استخدام عقود الزواج كآلية لدعم زواج عادل ومتناغم

musawah
نحو تحقيق المساواة في الأسرة

ورقة سياسات #٠٩

يتم النظر للزواج في التراث الإسلامي وكذلك في القوانين المعاصرة، على أنه عقد، يؤسس لحقوق وواجبات مسلّم بها للزوجين، بينما يؤطر القرآن الكريم وسنة الرسول الفعلية لهذا العقد في المقام الأول في إطار أخلاقي روحاني.

ولأن الزواج عقد وليس طقسًا دينيًا، فإنه يمكن إضافة بعض الشروط للمكونات الأساسية للعقد، ويتم الاتفاق عليها بين الطرفين، ويتم تحديدها في العقد المكتوب وكذلك شفاهية. فكرة الشروط إذًا متوافقة مع التراث الإسلامي، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والعديد من القوانين الوطنية.

إن النقاش والتفاوض حول تلك الشروط، يمكن أن يدعم إقامة زواج أكثر تناغمًا وأقدر على تحقيق العدل للزوجين.

مثلما تختلف القوانين بشكل لافت عبر مختلف السياقات المسلمة، تختلف كذلك صيغ وتركيبات عقود الزواج، فنجدها في بعض الأحيان مكتوبة، بينما نجدها شفاهية في أحيان أخرى. كذلك، تذكر بعض العقود الشروط أو المكونات الأساسية فقط للعقد، كالإيجاب والقبول والمهر(الصداق)، وفي أحيان أخرى نجدها أكثر تفصيلًا. في بعض البلاد، تتضمن العقود النموذجية، شروطًا قليلة، يمكن من خلالها حدوث الطلاق في حال خرق أيٍ منها، أو ترك مساحة للزوجين لإضافة شروط متفق عليها.

وفي دول أخرى، تسمح القوانين بإمكانية إضافة شروط لعقد الزواج، ولكن لا يوجد مساحة لذلك في العقد. ربما لا تكون الشروط جزءًا من القوانين المدونة في بعض الأماكن، ولكن تعترف بها المحاكم سواء كانت شفاهية أو مكتوبة. ويبقى جواز وجود شروط في عقد الزواج شيء غير معروف أو شيء متنازع عليه في سياقات أخرى، خاصة المناطق التي لا تنتشر بها عقود الزواج بالأساس.

بالرغم من الفوائد العديدة، فإن الزوجين في الغالب لا يضيفون شروطًا لعقد الزواج. قد لا يعي البعض أن وضع الشروط هو جزء من عملية الزواج نفسها، أو أنه متسق مع المبادئ الإسلامية، أو أنه مفيد. كذلك، المأذون المخول له عقد الزواج، هو إما لا يعي كذلك، أو أنه يختار ألا يخبر الزوجين وأسرتيهما عن إمكانية تضمين شروط في العقد. هذا بالإضافة لوجود صعوبات إجرائية، مع الأخذ في الاعتبار، أن الزوجين – والنساء بشكل خاص- ربما تردعهم/ن التقاليد الاجتماعية والاعتبارات الثقافية.

إن مناقشة الشروط المضافة لعقد الزواج والموافقة عليها، هو شيء إيجابي للزوجين، وللزواج نفسه، وللأطفال في المستقبل، ولكلا الأسرتين. إن عملية إضافة الشروط يمكنها أن تقلل أو تمنع الخلافات الزوجية، وتقوي الرابطة بين الزوجين، وتدعم الأسر والمجتمعات.

الشروط في عقود الزواج

وصف القرآن الكريم وكذلك السنة النبوية، الزواج بالميثاق الغليظ، الذي يتأسس على أخلاقيات المودة، والرحمة، والعدل، والإحسان. أما من الناحية القانونية، فقد اعتبر التراث الإسلامي، الزواج عقدًا بين طرفين، لهما الإرادة الحرة للدخول فيه، كأي عقدٍ آخر.

يتضمن عقد الزواج في تراث الفقه، بعض العناصر الأساسية الواجب توافرها، منها الإيجاب؛ والقبول؛ والمهر(الصداق) من الزوج للزوجة، وهو ما يمكن أن يكون نقودًا، أو أمتعة، أو أشياءً عينية، بناءً على الاتفاق بين الزوجين؛ وأسماء طرفي العقد والتأكيد على إرادتهما/موافقتهما الكاملة والحرة؛ وجود ولي لأحد الطرفين أو كليهما (في بعض المدارس الفقهية)؛ التكافؤ (في بعض المدارس الفقهية)؛ ووجود شهود.

يمكن للطرفين إضافة بنودًا وشروطًا إضافية، يتفقان عليها. اتفقت جميع المذاهب الفقهية على أنه لا يمكن إضافة شروط تخالف مقاصد الزواج أو تسلب أيًا من الطرفين الحقوق القانونية التي حصل(ت) عليها بالفعل. وليتخذ العقد شكلًا قانونيًا، يجب أن يذكر النتائج المترتبة على خرق تلك الشروط، على سبيل المثال، يمكن أن يذكر العقد، أنه في حال خرق الشرط، يكون من حق الطرف المتضرر الحصول على الطلاق، أو التعويض.

هذه الشروط المتفق عليها من الطرفين، تركز على صياغة حقوق أو واجبات إضافية لأحد الزوجين أو كليهما، أو التفاوض حول الحقوق والواجبات، ولكنها لا تحرم أحدًا من الحقوق الموجودة بالفعل. وبينما تفسح بعض الدول المجال لتسجيل تلك الشروط في عقد الزواج، يلجأ الزوجان في سياقات أخرى، لتصميم عقد الزواج الخاص بهم، أو إعداد اتفاق إضافي. من أجل ضمان التنفيذ، فإنه من المفيد، كتابة الشروط وعدم الاكتفاء بعرضها شفاهيةً وقت العقد.

لطالما كانت إضافة الشروط لعقد الزواج، تقليدًا معروفًا في مختلف السياقات، منذ بدايات الإسلام وحتى العصور الحديثة، وكانت السلطات تعترف بتلك الشروط وتطبقها.

الشروط، قد تكون عامة بشكلٍ كبير، أو محددة، وقد تتطرق لموضوعات مثل:

- اختيار محل الإقامة
- اتخاذ القرار
- القيم التي تحكم الزواج
- قيمة وتفاصيل المهر
- تقسيم المسؤوليات أو تفاصيل الإنفاق المنزلي
- حرية الحركة، بما فيها الخروج من المنزل والسفر
- إمكانية التعدد من عدمها
- الحق في استكمال التعليم، والعمل، واختيار المسار المهني ومكان العمل
- طرق حل الخلافات
- العلاقة بين الأسرة والأصدقاء
- المخصصات المالية، بما في ذلك تقسيم الأصول والأموال عند الطلاق أو الوفاة
- الحصول على الطلاق، بما في ذلك تفويض الزوجة في تطليق نفسها
- اتخاذ القرار فيما يخص مسؤولية الأطفال، أو الأطفال من زيجات سابقة

فوائد إدراج شروط متفق عليها في العقد للزوجين والأُسر

إن استخدام الشروط في عقود الزواج يمكن أن يفيد كلًا من الزوجين، وأطفالهم في المستقبل، وأسرهم، وكذلك مجتمعاتهم ككل.

إن عملية مناقشة الشروط والاتفاق عليها، يخلق أجواءً من الثقة والإحساس بالحميمية، والتشارك، والاستقرار لدى الزوجين.

كما تسمح للزوجين بتأسيس وتوضيح توقعاتهما ومتطلباتهما من أحدهما الآخر، حول حياتهما معًا كزوجين، وكيفية حل أي خلافات قد تحدث خلال حياتهما الزوجية.

تساعد الشروط في توضيح حقوق الطرفين، والأطفال في المستقبل،

وكذلك الأسرتين، مما يضمن أن الزوجين والأسرتين لديهم الفهم والاطلاع اللازمين منذ البداية.

يمكن أن تضمن الشروط حياةً أفضل للنساء:

وفق فهم الفقه للزواج، فإن الزوج عليه الحماية والإنفاق، ويجب على الزوجة أن تطيعه في المقابل. هذا النموذج يمكن أن يؤثر على صحة وحقوق الزوجة الجنسية والإنجابية، وقدرتها على الحركة، والوصول للتعليم، وبناء مستقبل مهني، وعلاقتها بعائلتها وبالمجتمع من حولها. يمكن للشروط إذًا، أن تحمي حق النساء داخل وخارج المنزل.

في حال حدوث خلافات، قد تحمي الشروط كلًا من الزوجين من الناحية المادية، وكذلك ستسهل عملية حل النزاع، مما يوفر الوقت،

والموارد، والطاقة النفسية لجميع أفراد الأسرة، حيث لن يضطر الطرفان لإجراءات طلاق طويلة، ومكلفة، ومؤلمة.

تساعد الشروط في ضبط موازين القوى بين الزوجين:

يعطي الفقه للزوج الحق في الطلاق بشكل منفرد حينما يرغب بذلك. وفي المقابل، لا يحق للزوجة الحصول على الطلاق إلا لأسباب محددة، وتحتاج لتقديم أدلة وإثباتات، وقد يستغرق الأمر عدة سنوات بالمحاكم، وقد تضطر للتنازل عن حقوقها المالية أو استقرارها. الشروط يمكنها من ثم، أن تغير علاقات القوة بين الزوجين، وتسمح لهما بالعيش معًا كشركاء متساوين.

إن النظر للعديد من المسائل الزوجية قبل الزواج ومناقشتها، يمكن أن يقلل من الخلاف في وجهات النظر بين الزوجين وأسرتيهما،

كما سيقلل من معدلات الطلاق والانفصال.

بعض التعهدات الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بعقود الزواج:

- **الإعلان الدولي لحقوق الإنسان المادة ١٦ (١):** "للرجل والمرأة ... حقُّ التزوُّج، وهما متساويان في الحقوق لدى التزوُّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله."
- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) المادة ١٦ (١):** "١. تتخذ جميع الدول الأعضاء جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وبوجه خاص تضمن ...: (أ) نفس الحق في عقد الزواج؛ (ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الكامل؛ (ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه؛ ... (ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين بملكية وحيازة الممتلكات، والإشراف عليها وإدارتها، والتمتع بها، والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو بمقابل عوض ذي قيمة."
- **لجنة حقوق الإنسان (اتفاقية الحقوق السياسية والمدنية) تعليق عام ١٩، الفقرة ٨:** "أثناء الزواج، يجب أن يكون للزوجين حقوقًا ومسؤوليات متساوية في الأسرة. وتمتد المساواة لكل الأمور المترتبة على العلاقة، مثل اختيار مكان الإقامة، وإدارة المنزل، وتعليم الأطفال، وإدارة الأصول. ..."

هل يجوز إدراج شروط في عقود زواج المسلمين؟

إن لإدراج شروط في عقد الزواج تاريخ طويل في الإسلام، كما يتسق مع نصوصه، فهو ليس بالشيء الجديد، أو المبتكر، أو المعاصر، ولم يصل إلى البلاد ذات الأغلبية المسلمة، عن طريق الاستعمار، ولا تم استيراده من الثقافات "الغربية".

١ لقد قدم القرآن الكريم والسنة الدليل الأخلاقي على أن بناء علاقة قوية يأتي من الاحترام، والثقة، واحترام العقد، وإتمام الالتزامات التعاقدية.

- يؤكد القرآن الكريم والسنة الفعلية للرسول على أن الزواج هو ميثاق غليظ، يحكمه العدل، والإحسان، والمودة، والرحمة. إن النقاش والاتفاق على احتياجات الزوجين قبل الزواج، يساعدان في تأسيس هذا الرباط الأخلاقي.
- يدعم القرآن فكرة وجود العقود، ويؤكد على أخلاقيات إتمام الالتزامات التعاقدية في آيات عديدة.

- **الآية الأولى من سورة المائدة: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ".**
- **الآية ٣٤ من سورة الإسراء: "وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا".**
- **الآية ٩١ من سورة النحل: "وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ".**

- تعرض العديد من الأحاديث النبوية لفكرة أن الشروط مقبولة في العقود، ويجب الوفاء بها لمن وافق عليها. وكأي عقدٍ آخر، يجب أن يكون من حق أطراف عقد الزواج، حرية الموافقة على ما جاء فيه.

في حديث رواه عبد الرحمن بن غنيم قال: كنت مع عمر حيث تمس ركبتي ركبته. فجاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارها وإني أجمع لأمري، أو لشأني أن أنتقل إلى أرض كذا وكذا فقال: لها شرطها. (الترمذي، كتاب النكاح)

٢ إن القوانين المعاصرة للأسرة المسلمة في مختلف السياقات تسمح للزوجين بأن يضيفوا شروطًا لعقد الزواج.

- باستخدام مبدأ التخيُّر، اتبعت بعض الدول المذهب الحنفي في قوانين الأسرة لديها، من أجل تحقيق المصلحة، حتى لو لم يكن المذهب الحنفي هو المذهب المتبع في الدولة. لقد سمح قانون حقوق الأسرة العثماني لعام ١٩١٧، والذي كان له أثر كبير على سن القوانين المعاصرة للأسرة المسلمة، بوضع شروط في عقد الزواج. إن قوانين الأسرة الحالية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي جنوب وجنوب شرق آسيا، تسمح بإضافة الشروط.

٣ تتبنى المذاهب السنية والشيعية آراء مختلفة حول الشروط المدرجة في عقد الزواج، ولكنها تتفق جميعًا على السماح بوجود شروط بصورة ما، ما لم تتعارض الشروط مع جوهر الزواج وأهدافه.

- يعتبر المذهب الحنبلي أكثر المذاهب السنية تقبلًا لفكرة الشروط، كما تسمح بعض المذاهب الأخرى للزوجة بالحصول على الطلاق إذا خرق الزوج أيًا من الشروط. ولكن الجدير بالتأمل، أن الممارسة الفقهية تقدم نماذجًا مرنة، ولا تتشبث بالقوالب الجامدة. على سبيل المثال، قبلت جميع المدارس الفقهية السنية في عهد الخلافة العثمانية، فكرة الشروط في مصر، حتى لو كان رأي المذهب الفقهي الذي يتبعونه أكثر تشددًا.

٤ تم إضافة الشروط لعقود الزواج في العديد من السياقات المسلمة منذ العصور الأولى للإسلام. ومن خلال الأدلة التاريخية التي وصلت إلينا، يتبين لنا أن إضافة الشروط كانت ممارسة شائعة، وأن القضاة المسلمين والمحاكم الشرعية اعترفت بتلك الشروط.

- توضح الآية الأولى من سورة النساء إن الله قد خلق النفس وزوجها، ومن ثم أتت بقية البشرية، وربطت الآية بعد ذلك المساواة في الخلق بالمسؤولية المشتركة في التقوى.
- مفهوم التوحيد يتضمن الإيمان بأن الله واحد وأن الله يوحد الجميع ويساوي بينهم. كما أن علاقة الفرد بخالقه علاقة مباشرة، حيث يُعد جميع الأفراد سواسية أمام الله، ولا ينبغي لأي فرد أن يكون له مكانة أعلى من الآخر.
- المؤمنون/ات مطالبون/ات، بحماية بعضهم/ن البعض، وعدم إيقاع الضرر بالآخر، وبخدمة المجتمع من خلال الالتزام بما هو عادل ومنع أي ظلم (الآية ٧١، سورة التوبة). بالمثل، يجب على جميع المؤمنين/ات أن يقيموا العدل، وأن يفعلوا الخير، سواء في المجال العام أو الخاص، مما يجعلهم/ن يستحقون الأجر والثواب على تلك الأعمال. (الآية ٩٠ من سورة النحل، والآية ١٩٥ من سورة آل عمران، والآية ١٢٤ من سورة النساء، والآية ٩٧ من سورة النحل، والآية ٣٥ من سورة الأحزاب).
- بالنظر إلى المساواة بين جميع البشر، وإلزامهم/ن جميعًا بفعل الخير، ومناهضة الشر، لا يمكن تبرير العنف الصادر من شخص بناء على الجنس، أو النوع الاجتماعي، أو أي سبب آخر. كما أننا جميعًا مخلوقات الله، ولا يجب إيذاء أي من مخلوقات الله أو انتهاكها.

أين تم استخدام الشروط في عقود الزواج، وكيف؟

الجزائر، والمغرب، وتونس:
يسمح قانون الأحوال الشخصية بشكل صريح لكلا الزوجين بإضافة شروط في عقد الزواج، على ألا تتناقض تلك الشروط مع ما هو جوهري في طبيعة الزواج. يعطي القانون في كلٍ من الجزائر والمغرب أمثلة لتلك الشروط، كما يسمح للزوجين بإعداد اتفاق منفصل عن الثروة المشتركة، يحدد حقوقهما المالية، وكيف سيتم إدارة وتقسيم الأصول التي اكتسبوها أثناء الزواج.

باكستان وبنجلاديش:

يتضمن عقد الزواج الرسمي، مكانًا لوضع شروط خاصة، كما يوجد مكان منفصل لتحديد إذا ما كان الزوج سيعطي الزوجة حق التطليق، أو ما يسمى بطلاق التفويض أي التفويض في طلاق نفسها، وإذا ما كان حق الزوج في الطلاق سيكون مقيدًا، وكذلك، إذا ما كان هناك اتفاقًا منفصلًا بين الزوجين حول الأمور المالية. كما يشترط إقليم البنجاب في باكستان، تقديم إجابات عن هذه الأسئلة في الفراغات الموجودة في العقد. يقدم الإقليم كذلك دورات تدريبية للمسؤولين عن تسجيل الزواج عن كيفية كتابة العقد بشكل سليم، وأيضًا عن عقوبة سوء التصرف.

مصر:
يمكن للزوجين وضع أي شروط في عقد الزواج، ويتم ترك مساحة فارغة في العقد المتعارف عليه، لهذا الغرض. الشروط التي يمكن إضافتها في العقد تتعلق بتفويض الزوجة في تطليق نفسها، والتعدد، والمخصصات المالية للزوجة عند الطلاق أو وفاة الزوج، والسماح للزوجة بالعمل أو استكمال الدراسة، وحقوق الزوجة في التصرف في أمور أبنائها/بناتها.

إيران:

يتضمن عقد الزواج الرسمي: (١) يمكن للزوجة أن تطالب بنصف الثروة المكتسبة بواسطة الزوج حال أنها لم تكن البادئة بطلب الطلاق أو المتسببة فيه؛ (٢) يمكن للزوجة الحصول على الطلاق في حال أثبتت بالدليل حدوث أي مما يلي: فشل الزوج في توفير النفقة، سوء المعاملة، المرض، الجنون، السجن، الإدمان، هجر الزوج لزوجته، الاختفاء، التعدد. كما يمكن إضافة المزيد من الشروط إذا كانت لا تتعارض مع مبادئ الزواج. ويجب على الزوجين التوقيع بأسمائهم على كل شرط ليكون ساري المفعول.

الأردن:

يسمح قانون الأحوال الشخصية لعام ٢٠١٩، للزوجين بكتابة شروط في عقد الزواج، إذا كانت الشروط في صالح أحد الزوجين وتخدم مصلحة مشروعة، ولا تتعارض مع أهداف الزواج أو تؤدي إلى الإضرار بالطرف الآخر.

بعض الدول الأخرى في المنطقة العربية بما فيها البحرين، والعراق، ولبنان، وفلسطين، وقطر، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن:
تسمح للزوج بتفويض حقه في الطلاق (طلاق التفويض أو العصمة)، كما يمكن للزوجين أن يتفقا على شروط يتم وضعها في العقد، والتي إن تم خرقها، تكون مبررًا للطلاق. أمثلة لتلك الشروط: عدم التعدد، النفقة، حسن المعاملة، الحق في التنقل، استكمال التعليم، اختيار مجال ومكان العمل.

بعض الدول ذات الأقليات المسلمة:

أصدر بعض العلماء المسلمون نموذجًا لعقد الزواج، يتضمن شروطًا محددة، مع إمكانية إضافة المزيد من الشروط. من هذه العقود، عقد الزواج الإسلامي، الذي أعده مجلس العلماء المسلمين الشيعة بأمريكا الشمالية، وعقد الزواج الذي دعمته العديد من المجموعات المسلمة بالمملكة المتحدة، وأدوات عقد الزواج، والذي أصدره المجلس الكندي للنساء المسلمات، وبعض الفصول في كتاب Tying the Knot، حول زواج المسلمين في أمريكا، والذي يستعرض كيف يمكن للزوجين النقاش وكتابة الشروط التي يضيفونها لعقد الزواج والاتفاق عليها فيما بينهما.

كيف يمكن ضمان العدل والمساواة؟

بالرغم من الدعم الكبير الذي يوليه تراث الفقه الإسلامي، والتاريخ، والقوانين الإسلامية المعاصرة لفكرة إضافة شروط لعقد الزواج، وكذلك الفوائد الكثيرة المترتبة على ذلك، فإن نسبة ضئيلة من الأزواج تضع شروطًا في العقد.

هناك عدة أسباب لذلك، منها:
- قلة المعلومات حول الفوائد والاحتمالات التي تترتب على وضع الشروط.
- إساءة التفسير والالتباس فيما يخص مشروعية إضافة الشروط.
- محدودية القدرة، والوقت، والمساحة، للمناقشة والتفاوض حول الشروط.
- عدم وجود آلية واضحة للتفاوض حول الشروط في بعض الحالات، بسبب عدم وجود عقود مكتوبة.
- التثبيط من الأسرة، والمجتمع، والمعايير المجتمعية.
- عدم معرفة المسؤولين عن توثيق الزواج، أو عدم رؤيتهم للفائدة من وضع شروط في العقد، أو عدم استثمار الوقت في إبلاغ الأسر حول إمكانية إضافة الشروط.
- عدم وجود آليات واضحة لتنفيذ التبعات حال خرق الشروط.

توصيات:
يجب أن تعمل الحكومات، والحكومات المحلية، وقادة المجتمعات، وعلماء الدين، والمجتمع المدني، والمتخصصون في القانون والتعليم، وغيرهم من الفاعلين، لتحقيق ما يلي:
- تشجيع استخدام عقود الزواج المكتوبة وتسجيل الزواج.
- تعزيز إمكانية إضافة شروط لعقود الزواج.
- تدريب المسؤولين عن توثيق الزواج حول مسؤوليتهم في إبلاغ الزوجين، وضمان أن العقد في مصلحة الزوجين الفضلى.
- رفع وعي الزوجين، والأسر، والأطفال، والمجتمع ككل.

إن عملية النقاش والاتفاق على الشروط، يمكن أن تساعد في خلق زيجات، يحكمها العدل، والكرامة، والإحسان، والمودة، والرحمة.

الواقع المعيش

حين يتناقش الزوجان ويتفقان على الإطار الذي يحكم علاقتهما، سيبنيان حياتهما على الثقة والاحترام.

تعاليم الإسلام

يدعم القرآن الكريم والسنة النبوية فكرة إضافة الشروط لعقد الزواج، كما أنها تتسق مع التراث الإسلامي.

إن وضع الشروط في عقود الزواج، يمكن أن يدعم زيجات تتسم بالعدل والتناغم.

مواثيق حقوق الإنسان الدولية

يجب أن تضمن الدول حقوقًا متساوية لكلا الزوجين أثناء الزواج وعند فسخه؛ وهو ما تدعمه الشروط الموجودة في عقد الزواج.

قوانين ودساتير الدول

إن قوانين الأسرة المسلمة في العديد من المناطق تسمح بالفعل بوضع شروط في عقود الزواج، فهي متوافقة مع الإطار القانوني المحلي، سواءً كان مدنيًا أو دينيًا.

أصدرت حركة مساواة هذه الورقة، في ٢٠٢٣

للمزيد حول المصادر العامة عن إصلاح قانون الأسرة المسلمة، ومراجع لمصادر أخرى، يُرجى زيارة صفحة الملخص على موقع مساواة.

يمكن نسخ، أو إعادة طبع هذا الإصدار، أو تخزينه على أنظمة استرجاع، أو نقله بأي شكل عن مساواة، للاستجابة لاحتياجات محلية، حال عدم وجود نية للتربح، ويجب ذكر مساواة كمصدر للنسخ المطبوعة والإلكترونية والمترجمة، ويتم إرسال أي نسخ/نسخ مترجمة لحركة مساواة على العنوان الموجود على الموقع الإلكتروني.

campaignforjustice.musawah.org | musawah@musawah.org | FB/IG: musawah movement | TWITTER: @musawah

musawah
نحو تحقيق المساواة في الأسرة

هذا الملخص للسياسات هو جزء من سلسلة الملخصات التي تتناول قضايا هامة في قوانين الأسرة المسلمة، وقد تم إصدارها لدعم حملة "نحو قوانين أكثر عدالة للأسرة المسلمة"، هذه الملخصات متاحة على موقع مساواة على هذا الرابط: https://campaignforjustice.musawah.org/